

كلمة البروفسور الأب سليم دكّاش اليسوعي،
في حفل افتتاح "جناح سليم تقلا"،
في حرم الابتكار والرياضة، طريق الشام،
يوم الاثنين، الواقع في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٣.

صاحب المعالي الأستاذ سليم جريصاتي المحترم ممثلاً فخامة رئيس الجمهورية العماد
ميشال سليمان المحترم،

صاحب المعالي الوزير يوسف تقلا المحترم،

صاحب المعالي الأستاذ ميشال إدّه المحترم،

جميل ونحن نحتفل بالمئوية الأولى لكلية الحقوق في جامعتنا إذ تأسست في السنة
١٩١٣، جميل أن نتذكر وجهًا كريمًا من وجوه رجالات استقلال لبنان الأستاذ سليم تقلا وأن
نكرم اليوم طالبًا هو سليم تقلا من الدورة الأولى التي بدأت تحصيلها العلمي في الكلية وكانت
تسمى آنذاك مدرسة الحقوق الفرنسية في بيروت. وكان من بين الطلاب الذين باسروا في الرابع
عشر من شهر تشرين الثاني ١٩١٣. لا أودّ الدخول هنا في تفاصيل نشأة كلية الحقوق هذه،
فأكتفي بالقول إنّ هذه الكلية وإن كانت وليدة رغبة فرنسية سياسية وتوسعية نحو الشرق،
فإنّها كانت الحاضنة لتشكّل جهاز إداري وراثته الدولة اللبنانية الفتية وكذلك كانت الموئل
لأنصار قيام دولة لبنان الكبير برعاية الوجود الفرنسي وخصوصًا جامعة ليون التي كانت تعدّ
مدرسة الحقوق ابنة لها، كما أنّ اليسوعيين، الذين ساهموا من بعيد في تأسيسها، عيّنوا الأب
بولس موتيرد مديرًا للكلية منذ السنة ١٩٠٣ وحتى السنة ١٩٤٢.

عن سليم تقلا القادم من بلدته الحبيبة ذوق ميكايل ومن متصرفيّة جبل لبنان، فإنّ
والده حبيب أرسله لمباشرة دروسه في مدرسة الحقوق من بين واحد وثلاثين طالبًا التحقوا بها
كدفعة أولى وقد حلّ في فندق مرسيليا حسبما يقول الرئيس السابق الراحل للجامعة الأب
جان دوكرويه. وكان الطالب الذوقيّ قد أنهى دروسه الثانوية في مدرسة عينطورة للآباء
العازاريين بتألقٍ وامتياز. ولا عجب إن هو نجح بتفوّق في نهاية العام الجامعيّ حيث حلّ أولًا

في حزيران في السنة ١٩١٤ محققًا نجاحًا في المواد كافة ليرتفع إلى السنة الثانية مثلاً يُحتذى به. والسنة الثانية من الإجازة في الحقوق توقفت بفعل دخول السلطنة العثمانية الحرب في العام ١٩١٤، مما دفع بالإرساليات الأوروبية والأميركية إلى المغادرة وإلى إقفال مؤسساتها ومنها مدرسة الحقوق التي تحوّلت إلى دار للأيتام. وفتحت المدرسة أبوابها مجددًا في السنة ١٩١٩ إثر أربعة أعوام من الإقفال فكانت العودة مترجحة، لكن سليم تقلا كان من بين الطلاب المتابعين سنتهم الثانية فيقول معلقًا على جلسة إعلان نتائج الامتحانات في السنة ١٩٢٠: "وسط القلق من الكيان السياسي قيد الاعداد، لم نتوان عن التحصيل الدؤوب". فلقد كان الطلاب والأساتذة يتابعون بانتباه الأحداث الجارية في سوريا وكانت غالبيتهم تطالب بوضع لبنان تحت سلطة الانتداب الفرنسي حتى جلاء الغيوم المتلبدة فوق منطقة الشرق الأوسط، وهذه الغيوم ما زالت جاثمة فوق الرؤوس حتى هذا اليوم.

وتلك الأحداث لم تمنع سليم تقلا من متابعة دروسه، إذ إنّه احتلّ خلال السنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠، لمّرات عدّة، رأس لائحة الشرف حيث تابع تبوأه المرتبة الأولى في أيار ١٩١٩ وحاز على درجة جيّد في الإجازة بالحقوق. نرد على ذلك أنّ سليم تقلا كان بحاجة إلى أنّ يشتغل لكي يحصل ما هو ضروريّ لدفع القسط الجامعيّ فعمل كاتبًا في المحكمة العليا التي تقوم بمهام محكمة التمييز. وهذا النشاط المهنيّ كما تقول شانتال فردي لم يكن ليؤثّر على نتائجه الجامعيّة والأكاديميّة وعلى قدرته في متابعة الشؤون السياسيّة. فالمعروف من خلال الوثائق أنّ مساجلة حصلت في صيف السنة ١٩٢٠ عبر صحيفتيّ الحقيقة والحريّة بين طالبين من مدرسة الحقوق هما رشيد طبّاره وسليم تقلا لمناسبة زيارة لجنة كينغ-كراين حيث وجّه طبّاره "انتقادات إلى النظام الفيدراليّ أو الانفصاليّ ضمن سورية الكبرى" مطالبًا بوحدة سوريا وفلسطين بعيدًا من التدخّل الفرنسيّ. أمّا سليم تقلا فقد طالب في صحيفة الحقيقة وهو من كان يصف نفسه بالمواطن السوريّ حتى تلك السنة بثلاثة أمور: الأول: الاستقلال السياسيّ للبنان الكبير؛ الثاني: التعاون مع الوجود الفرنسيّ؛ والثالث: التفاهم الاقتصاديّ مع سائر

البلدان السوريّة بفضل الجهود الفرنسيّة وذلك انسجامًا مع الرغبة التي عبّر عنها غالبيّة رفاق صفّه في مدرسة الحقوق أمام لجنة كينغ-كراين. وأمام تطوّر الجدل بين الطلاب عبر الصحافة، وضع الأب موتيرد الجانبين أمام مسؤوليّتهما طالبًا منهما الحفاظ على الصمت وعدم التكلّم في الموضوع.

أمام هذا الواقع، نستنتج ثلاث وقائع :

الواقع الأوّل أنّ الجدل في حرّم الحقوق والعلوم الاجتماعيّة في جامعتنا ليس بجديد وإنّما هو راسخ في تاريخها، رسوخ الحقّ في حرّيّة الفكر والكلام والتعبير في بلادنا؛

الواقع الثاني أنّ مدرسة الحقوق آنذاك شكّلت حاضنةً للمطالبة باستقلال لبنان وبؤرةً للوطنية اللبنانيّة سوف يعبّر عنها سليم تقلا بقوة واندفاع عبر الدّور الذي تبوّأه في الحزب الدستوريّ، حتّى إنّ الكثير من أعضاء الحزب رأوا فيه "الدماغ المفكّر والرأس المدبّر" في معارك الاستقلال وبناء الدولة اللبنانيّة؛

والواقع الثالث أنّ سليم تقلا وهو لم يتجاوز الثانية والعشرين برز ناشطًا سياسيًا ومحاورًا قويًا وخصمًا عنيدًا، همّه الأوّل هو أن يكون لبنان ولديه الوعيّ والإدراك أن الوطن اللبناني له خصوصيّة ومعالم هويّة خاصّة به تؤهّله أن يحصل على استقلاله السياسيّ مع رابطة اقتصاديّة ثابتة بالبلاد السوريّة، وهذا يدلُّ على نضج سياسيّ فيه بعدٌ من الأحلام والكثير من الواقعيّة.

واليوم ونحن نكرّس قاعة من قاعات جامعتنا تحت اسم سليم تقلا، فإنّما نفخر بثلاث: **أولاً** : أن نبدأ احتفالات مئويّة لثلاث كليّات من جامعتنا بالإضافة إلى مئويّة تأسيس حرّم كليّة العلوم الطبيّة، بأن يرتفع اسم واحد من قدامى مدرسة الحقوق ومن رجالات الاستقلال على أحد مباني جامعتنا هو الوزير السابق المغفور له الأستاذ سليم تقلا.

ثانيًا : أن يقوم معالي الأستاذ يوسف تقلا، وهو ابن سليم تقلا، إلى الجامعة وهو من خريجي طلبة الحقوق فيها، بمبادرة كريمة مرافقة لندشين القاعة على اسم أبيه، فيكون المساهم في العمل من أجل تطوير جامعتنا على الصعيدين الأكاديمي والاجتماعي وفي مساعدتها على تلبية الحاجات الملحة في مساعدة الطلاب على متابعة دروسهم وعلى تجهيز الجامعة بأحدث المعدات والوسائل؛

وثالثًا : أن تتابع جامعتنا رسالتها كما بالأمس وإن تغيرت الأحوال والأسماء في خدمة هذا الوطن الصغير بحجمه الكبير بدعوته وإيمانه، وخصوصًا الكليات المحتفلة اليوم بمئوياتها، والمئوية معناها أن الرسالة مستمرة وأننا معًا نتغلب على المشاكل والصعاب وإننا معًا وخصوصًا القدامى من أبناء الجامعة، سوف نعمل على متابعة الإنجازات الأكاديمية والعلمية كما في السابق.

شكرًا لك سليم تقلا كنت معنا منذ مئة سنة ولا زلت وسوف تبقى معنا، شكرًا لك معالي الوزير يوسف تقلا على عطائك ومحبتك لجامعتنا وعلى حبك لحلم سليم تقلا، وحلمه كان ولا يزال لبنان بلد الإشعاع الغلبة على التسلط بلد الحرّيات والإيمان والتسامح.
